

Distr.: General
14 July 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريراً للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن حالة تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية (انظر المرفق). ويغطي التقرير المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وقد أُعدّ هذا التقرير وفقاً للأحكام ذات الصلة من القرار EC-M-52/DEC.1 الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، وقرار مجلس الأمن ٢٢٩٨ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، لغرض إحالته إلى مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

يشرفني أن أرسل إليكم تقريري الصادر بالعنوان ”حال تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية“، الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-52/DEC.1، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، وفي القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، لإحالة إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقريرتي الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي أيضا بمتطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي EC-M-52/DEC.2 المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، و EC-M-53/DEC.1 المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(توقيع) أحمد أزومجو

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

حال تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية

١ - اعتمد المجلس التنفيذي ("المجلس") خلال اجتماعه الثاني والخمسين قراراً بشأن "تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية" (الوثيقة EC-M-52/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦) وطلب من المدير العام أن يساعد ليبيا على إعداد خطة معدلة لتدمير أسلحتها الكيميائية المتبقية من الفئة ٢. واعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، الذي رحّب بقرار المجلس وأيده وطلب من المدير العام، من خلال الأمين العام، أن يقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن إلى أن يتم التدمير ويُتحقق منه.

٢ - واعتمد المجلس في ختام اجتماعه الثاني والخمسين قراراً بعنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢" (الوثيقة EC-M-52/DEC.2 المؤرخة بـ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦). وطلب المجلس من المدير العام في الفقرة ١٧ من منطوق ذلك القرار أن يقدم إليه تقريراً شهرياً عن تنفيذه. ويشمل هذا التقرير الشهري العاشر الفترة الممتدة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف التي تستضيف أنشطة التدمير في إزالة الأسلحة الكيميائية الليبية

٣ - أتم مرفق تدمير عوامل الحرب الكيميائية ونفايات الأسلحة ("مرفق GEKA mbH")، وهو مرفق التدمير المعين في مونستر بألمانيا، تدمير الـ ٢-كلورو إيثانول وثلاثي بوتيل الأمين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالترتيب.

٤ - وكما سبق أن أفيد به (الوثيقة EC-85/DG.1 المؤرخة بـ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧)، عُلقَت عملية تدمير ثلاثي كلوريد الفوسفور، كإجراء احتياطي ضروري لتفادي إلحاق أضرار بالغة بالطلّاء المقاوم لدرجات الحرارة الشديدة. ولا تزال الكمية الإجمالية التي دُمِّرت من ثلاثي كلوريد الفوسفور هي ٣,٢ أطنان، أي ٢,٨٪ منه.

٥ - وشرعت شركة GEKA mbH، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، في تدمير كلوريد الثيونيل باستخدام المحرق في محطة الإحراق ١ ("مونستر ١"). وتوضع المادة المعنية في المحرق بكميات قليلة تفادياً لإلحاق أي ضرر به. وبحلول ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان قد دُمِّر من كلوريد الثيونيل ٩,٧٧ طناً، أي ٩,٧٧٪ منه.

٦ - وتواصل أفرقة الأمانة الفنية ("الأمانة") تفتيش مرفق GEKA mbH مرة كل شهرين، وأُجريت آخر عملية تفتيش من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧. ولم تواجه أي مشكلات في سير عملية التدمير.

٧ - وأبلغت كل من شركة GEKA mbH والدولة المضيفة الأمانة بأنه تمت الموافقة على التراخيص اللازمة لتغيير تكنولوجيا التدمير من الإحراق إلى التحييد. وتتوقع شركة GEKA mbH أن يتم التغيير من الإحراق إلى التحييد في الأسبوع الأول من تموز/يوليه ٢٠١٧.

الأنشطة التي أجرتها الأمانة في ما يخص ليبيا

٨ - أجرت الأمانة تفتيشا لعمليات التدمير في مرفق GEKA mbH من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧. وأكد فريق التفتيش التابع للأمانة أنه تم وضع تدابير التحقق، وتحقيق الفريق من عملية التدمير من خلال التأكد في الموقع واستعراض التسجيلات الفيديوية.

٩ - ومن المخطط إجراء عمليات التفتيش المقبلة في مرفق GEKA من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وستقوم الأمانة بتقييم إجراءات التحقق في ما يتعلق بعملية التحييد وستؤكد التدمير منذ آخر عملية تفتيش.

١٠ - وتواصل الأمانة التباحث مع شركة GEKA mbH بشأن الآجال الزمنية لإتمام تدمير المواد الكيميائية المتبقية.

١١ - وكما سبق أن أفيد به، أُعلمت الأمانة بحدوث تفاعل طارد للحرارة في حاوية واحدة خلال عمليات تفريغ المواد الكيميائية وإعادة تعبئتها بمرفق التخزين بالرواغة، تسبب في تآثر المادة الموجودة في الحاوية. ونظرا لمقدار المواد الكيميائية المتبقية من الفئة ٢ في الحاوية (زهاء ٥٠%) ولزوجة هذه البقايا والقدرة المحدودة على استعادة أي مواد منها قابلة للاستخدام، فإن بوسع الأمانة أن تؤكد أن هذه المواد لم تعد تمثل خطرا من حيث انتشار الأسلحة الكيميائية.

١٢ - ووفقا للقرار EC-M-51/DEC.1 (المؤرخ بـ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)، أبرمت الأمانة اتفاقا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ("مكتب خدمات المشاريع") للتعاقد مع شركة ليبية لإتمام تدمير الصهريج الوحيد المتبقي في مرفق الرواغة. ونظرا للزوجة المادة المتبقية في الصهريج، سيتعين إعادة تعبئة كمية جزئية منها بغية تميئها. وأجريت اختبارات التميئ في مختبر المنظمة على عينات أخذت من الصهريج، بغية تحديد منهجية التدمير الصحيحة.

١٣ - ومن المخطط له أن يبدأ تدمير الصهريج المتبقي خلال أسبوع من ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وستقتصر عمليات التدمير على الصهريج المتبقي، ولن تؤثر على قدرة الأمانة على الحصول على عينات من حظيرة الصهاريج في الرواغة.

١٤ - وتناوب الأمانة، عملا بتقرير المجلس خلال دورته الثالثة والثمانين (الفقرة ٦-١٢ من الوثيقة EC-83/5 المؤرخة بـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، على التشاور مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ("إدارة شؤون السلامة والأمن") بشأن إمكانية سفر موظفين من الأمانة إلى الرواغة لأخذ عينات من التربة. وتشير إدارة شؤون السلامة والأمن حاليا بعدم السفر إلى هناك. وستواصل الأمانة متابعة الوضع.

التكاليف الإجمالية وحال الصندوق الاستئماني

١٥ - أصدرت الأمانة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ مذكرة تدعو إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم ليبيا (الوثيقة S/1400/2016 المؤرخة بـ ١ آب/أغسطس ٢٠١٦). وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان الصندوق الاستئماني قد تلقى ما يزيد عن ١,٢ مليون يورو، عبارة عن مساهمات من فنلندا، وقبرص، وكندا، ونيوزيلاندا، والولايات المتحدة الأمريكية. واستُلم مبلغ إضافي قدره ١٣٣ ٦٣٨ أورو من كندا عبارة عن تحويل من صندوق استئماني سابق كان مخصصاً لليبيا. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان قد أنفق من الصندوق الاستئماني ٩٦٠ ٧٠٨ أورو لسدّ تكاليف الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢. ويمثل هذا الرقم انخفاضاً مقارنة بالشهر الماضي، ويرجع السبب إلى تصفية الالتزامات المستحقة.

١٦ - ولا يزال الصندوق الاستئماني يُستخدم لتمويل الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢. وأبرمت المنظمة اتفاقاً مع مكتب خدمات المشاريع لتدمير الصهريج المتبقي في الرواغة بتمويل من فنلندا، وقبرص، ونيوزيلندا.

١٧ - واستأجرت الأمانة خدمات شركة متخصصة لتُعدّ برنامجاً وميزانية لعمليات تنظيف حيز الصهريج بالرواغة. وسيقدم برنامج العمل وميزانيته للجهات المانحة المحتملة لكي تنظر فيهما. وتقرّر الأمانة بطلب المجلس في دورته الثالثة والثمانين الحصول على عينات تربة من المنطقة المحيطة بصهريج المواد الكيميائية من الفئة ٢ (الفقرة ٦-١٢ من الوثيقة EC-83/5). ولن تُتخذ أي تدابير إلى أن تؤخذ عينات كافية من التربة.

١٨ - ويودّ المدير العام أن يعرب مرة أخرى عن تقديره للدول الأطراف التي قدّمت بالفعل تبرعات للصندوق الاستئماني أو التزمت بتقديمها